Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

المعايير العلمية المعتمدة على المقدمات البرهانية، وفي أضعف الأحوال على المقدمات الجدلية والخطابية، وكل ذلك لضبط التأويل ومحاولة صياغة معايير له حتى لا يقال في القرآن بغير علم، وحتى لا تبطل الأدلة فيقع التشغيب واختلاف الآراء وتكون هناك فتنة ويكون الدين لغير الله.

محاولة ابن عميرة ليست منطقية مجردة، فلو أراد ذلك لجرد قلمه لتأليف كتاب في المنطق، ولما اكتفى بتلك الإشارات العابرة التي لا تغني عن أرجوزة الأبهري فضلاً عن مؤلفات ابن سينا والغزالي، وإنما كان يهدف إلى إثارة الانتباه إلى الأخطاء القاتلة التي يقع فيها المؤلف أو المؤوّلُ الذي لم يلم بمبادىء المنطق.

5 ـ مقاييسه:

لهذه الغايات كلها، أراد ابن عميرة أن يرجع الأمر إلى نصابه وأن يقدم مقاييس ومعايير تعصم من الخطأ.

● **أول هذه المقاييس** أن الدلالة الصريحة مقدمة على الدلالة المفهومية؛ يقول: «ليست تبلغ هذه الدلالة المفهومية أن تبدل دلالة التَّصْرِيح معها، وإنما هي صرف عن الظاهر بصارف ما، فإذا كان في القول ما ينفي الصارف فلا وجه لبقاء تلك قائمة على مدلولها»[35].

● **وثاني المقاييس** هو سَلَّمِيَّةُ الدلالة، إذ الدلالة ليست منحصرة في هذين القطبين: الصريحة/المفهومية أو الإيمائية وما إلى ذلك، وإنما بينهما مراتب، والقول بالمرتبية يؤدي إلى سلمين من القيم؛ أحدهما تفضيلي، وثانيهما غير تفضيلي؛ فالتفضيلي مثل:

أنا أقمت زيداً ←	← اقتضت هذه الدلالة أن المخبر عنه اختص بالمخبر وحده.
إنما زيد قائم ←	← أفاد وجود القيام له واختصاصه به.
زيد قائم ←	← يعطي وجود القيام لزيد من غير زيادة.

وأما غير التفضيلي فهو يجعل استعمال صيغ التفضيل غير مقبول؛ وعليه، فإنه لا حاجة أن يقال هذا أبلغ وهذا أعم، وكذلك، إذا قيل: «يحتمل اللفظ هذا ويحتمل

(36) التنبيهات، ص 94.